مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

قسم الدراسات والتقارير الخاصة

فلسطينيو سورية في مصر ورحلة البحث عن اللجوء

تقرير ميداني توثيقي
يرصد أوضاع
اللاجئين الفلسطينيين
من سورية إلى مصر
خلال الفترة الواقعة
بين آذار – مارس 2011
وتشرين الثاني- نوفمبر 2018

إعداد:
رشيد توفيق الغندور / القاهرة

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
ACTION GROUP FOR PALESTINIANS OF SYRIA

فلسطينيو سورية في مصر
ورحلة البحث عن اللجوء

خاص || مجموعة العمل

رشيد توفيق الغندور / القاهرة

عقب كل جرح ومأساة، يدفن الفلسطيني موتاه بالموطن الذي كان فيه قبل رحيله، فيودعهم وهو يدرك أنه لن يعود لزيارتهم لأن التراب الذي احتضن موتاهم لن يشفع لهم ليحصلوا على تأشيرة لزيارة مقابرهم، يجسدون بذلك في ذاكرة التاريخ حكاية السلحفاة التي تدفن بيضها وتغادر دامعة العينين لكونها لن تعود إليهم ثانية، والصمت يبتلعهم فلن يتمكنوا من السؤال عن مفقوديهم في بلاد غادروها ليبدؤوا من جديد، في أرض جديدة، يحملون جرحاهم وثكلاهم وحكايات تكفي لوصم العالم المتمدّن الحديث بالعار، ويجرون خلفهم آلامًا بحجم الجبال.

شتات الشتات

ومع بداية تدهور الأوضاع الأمنية داخل المخيمات الفلسطينية في سورية وفي مقدمتها مخيم اليرموك أواخر العام ٢٠١١ بدأت موجات رحيل الفلسطينيين السوريين من مخيماتهم سعيًا نحو الأمن والأمان على أنفسهم وأبنائهم إلى بلدان عدة منها مصر.

وفي بحثنا هذا سنركز على الجالية الفلسطينية السورية في مصر، وسنسلط الضوء على واقع معاناتهم ومعيشتهم ووضعهم القانوني.

توجه الفلسطيني السوري إلى مصر ظناً منه أنه سيعامل معاملة اللاجئ، أسوة بأقرانه السوريين، لكنه سرعان ما اكتشف الشكل الجديد لمعاناته داخل مصر، فالفلسطيني السوري في مصر لا يعتبر لاجئاً، وتُطلق عليه السلطات المصرية تسمية وافد، أي سائح ولا يتبع للمفوضية السامية للاجئين التي يتبع لها اللاجئ السوري بسبب تبعيته لوكالة الأونروا، ونظرًا لعدم وجود الأونروا في مصر، سوى مكتب ارتباط بسيط لا يمكنه فعل شيء حيال الفلسطيني السوري، ونتيجة لذلك رُفعت عن الفلسطيني السوري صفة اللاجئ وبات مكشوفًا ولا يتمتع بأي غطاء قانوني دولي من قوانين حماية اللاجئين، وبالتالي تمخض عن هذا الوضع حرمانه من الحصول على بطاقة اللجوء التي يُمنح بموجبها المرء الخدمات اللازمة لمعيشته، كالإقامة والمساعدات المالية والإغاثة العينية.

ولابد من التنويه هنا إلى أن كل ما يكابده الفلسطيني السوري في مصر من معاناة ليس بفعل السلطات المصرية التي لا صلة لها به

كونها فقط دولة مستضيفة، إنما السبب الرئيس لذلك هو سوء تنسيق المنظمات الدولية المعنية العاملة في مصر كمفوضية اللاجئين والأونروا، إضافة إلى تقصير السفارة الفلسطينية في القاهرة، وسلبية الفصائل الفلسطينية ومنظمات كثيرة أخرى.

تشير الإحصائيات غير الرسمية إلى أن عدد الفلسطينيين السوريين في مصر لا يتجاوز ٣٠٠٠ شخص، أضف إلى ذلك قرابة ٥٠٠ شخص وافدين لمصر من السودان- دخول بطريقة غير نظامية- توزعوا على بعض المحافظات المصرية كالقاهرة والإسكندرية ودمياط والمنطقة الشرقية والجيزة .

وللوقوف عن كثب على حقيقة الحالة العبثية والمعاناة المستمرة التي يعيشها الفلسطيني السوري في مصر، كان لنا عدة لقاءات حية مع بعض اللاجئين، وإليكم التفاصيل:

الوضع القانوني للفلسطيني السوري بمصر

يروي اللاجئ الفلسطيني الحاج أبو محمد الهندي من أهالي مخيم اليرموك الذي يقيم في مدينة القاهرة قصة اضطراره لترك مخيمه ولجوئه إلى مصر فيقول: «حضرت إلى القاهرة ظنًا مني أنني سأكون لاجئاً وسأحصل على رعاية خاصة تتناسب مع وضعي كشخص فرّ من جحيم الحرب، لكنني فوجئت بأنني لست لاجئاً، وإنما وافد أي سائح فتوجهت إلى مفوضية اللاجئين في القاهرة والذين رفضوا استقبالي، وطلبوا مني التوجه إلى وكالة الأونروا كوني فلسطينياً، وعند ذهابي إلى مكتب وكالة الغوث في القاهرة ـ وهو عبارة عن مكتب ارتباط بسيط لا يقدم ولا يؤخر ـ أخبروني أنه لا ينطبق عليّ صفة اللاجئ لأنني

فلسطيني سوري، وينبغي ألا أظهر البطاقة الزرقاء الخاصة بالأونروا التي بحوزتي من دمشق، لأنها لن تفيدني بشيء».

يستطرد أبو محمد كوني لست لاجئاً فقد حرمت من أمور كثيرة كانت ستوفر لي بالحد الأدنى الحماية القانونية من أي شيء قد أتعرض له أسوة باللاجئ السوري في مصر، مضيفاً أدركت حينها كم هو كبيرٌ حجم المعاناة التي سأكابدها نتيجة لذلك في أمور حياتي اليومية، ومن أهمها حصولي على الإقامة فلا يحق لي الحصول إلا على إقامة سياحية كوني سائحاً لمدة لا تتجاوز في حدها الأعظم الستة أشهر برسوم مرتفعة جداً تصل لمبلغ ١٢٠٠ جنيه للشخص الواحد وهي لمرة واحدة ولا يمكن تجديدها، ولعل المرارة في الأمر أننا رغم منعنا من الحصول على الإقامة وعدم تجديدها تتراكم علينا مخالفات الإقامة بشكل دوري ومركّب ليصطدم الواحد منا بآلاف الجنيهات ندفعها كمخالفات في المطار. ففي حال قرر الفلسطيني السوري مغادرة مصر، فالسلطات المصرية لن تسمح له بمغادرة أراضيها دون تسوية أوضاعه القانونية، ودفع ما يترتب عليه من غرامات ومخالفات مالية.

والأمر المؤلم أن تلك الإقامة لا تخوّلني تسجيل أبنائي في المدارس الحكومية، ولا تؤهلني للعمل إن كنت قادرًا على العمل، وحين تنتهي مدة الإقامة تصبح تنقلاتي تشكل مصدر رعب لي وخوف شديدين خشية تعرضي لكمين أو حاجز أمني مفاجئ يفتش على الإقامة، والذي قد ينتهي المطاف بي عندها للاعتقال لفترة زمنية ثم الترحيل.

في حين أن اللاجئ السوري يتمتع بحق الإقامة السنوية تجدد بموعدها وبرسوم لا تتجاوز خمس جنيهات مصرية للفرد لكونه يعتبر لاجئاً، ويحمل بطاقة اللجوء الأصفر الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة للاجئين.

فيما اعتبر أبو وائل الناجي من أهالي مخيم اليرموك أن ما يقضُّ مضجع الفلسطيني السوري في مصر بالدرجة الأولى هو انتهاء مدة جوازات السفر(الوثائق السورية) التي يحملها، فمعظمهم قدم إلى مصر مع بداية عام ٢٠١٣ أي منذ ست سنوات، وهي مدة كفيلة بانتهاء مدة وثائق السفر (الجوازات) الأمر الذي يدعو الواحد منا إلى ضرورة تجديد الوثيقة لنصطدم برسوم التجديد التي تبلغ ٣٥٠ دولاراً أمريكياً، فمن أين لنا بالحصول على هذه المبالغ الكبيرة؟ فبالحد الأدنى أصغر أسرة فيها ثلاثة أفراد وهذا يعني ١١٠٠ دولار، وكلما ازداد عدد أفراد الأسرة كلما ارتفع المبلغ ليصبح خياليًا بالنسبة لنا فنصبح بين مطرقة الرسوم المرتفعة في السفارة السورية وبين سندان السلطات المصرية، التي من حقها علينا كما من حق أي دولة أن نحمل جوازات سفر سارية الصلاحية.

التعليم

بلغت نسبة الأطفال الفلسطينيين السوريين المحرومين من حق التعليم قرابة خمس وتسعين بالمائة من مجموعهم.

يقول اللاجئ أبو عصام غسان من مخيم اليرموك هناك أمور كثيرة لا تحتمل ومزعجة بالنسبة للاجئ الفلسطيني في مصر، لكن أكثر ما يزعجني ويسبب لي الألم والحسرة هو وضع ابنتي التي بلغت من العمر عشرة أعوام، ولم يتسن لي تسجيلها في المدارس الحكومية لأنني فلسطيني، وليس أمامي سوى خيار تسجيلها في مدرسة خاصة، ولا طاقة لي برسومها ومصاريفها التي تبلغ آلاف الجنيهات، وعلى هذا بقيت ابنتي دون تعليم إلى الآن وهناك مئات الحالات من أطفال اللاجئين الفلسطينيين السوريين دون تعليم لذات السبب، مضيفاً

في سورية ومناطق عمليات الأونروا هنالك مدارس تابعة لها كانت تحمل عنا عبء التعليم لغاية بداية المرحلة الثانوية بحيث يكمل أبناؤنا تعليمهم في المدارس والجامعات الحكومية المجانية، لكن هنا في مصر لا يوجد مدارس تابعة للأونروا مطلقًا.

التعليم الجامعي

اللاجئ الفلسطيني السوري أبو خالد جمال من أبناء مخيم خان الشيح أفادنا حول التعليم الجامعي قائلاً: يمكن للطالب الفلسطيني السوري التسجيل والدراسة في الجامعات الحكومية المصرية لكن بالعملة الصعبة، إذ تتراوح الرسوم بحسب الكلية بين الألف يورو إلى الستة آلاف يورو سنويًا في حين يدفع اللاجئ السوري مبلغاً لا يتجاوز الخمسمائة جنيه مصري سنويًا لأنه يعامل معاملة الطالب المصري، ناهيك عن الجامعات الخاصة ذات الرسوم الأعلى بالعملة الصعبة التي تبلغ عشرات آلاف الدولارات.

عمل الفلسطيني السوري في مصر

اللاجئ أبو ثائر مهند من أهالي مخيم اليرموك حدثنا عن معاناته مع العمل بمصر قائلاً: أنا أعمل بمهنة بلّاط وكلما أتتني ورشة عمل جديدة، أخاف من العمل بها فمرات كثيرة أجد نفسي أعمل مجاناً لامتناع صاحب العمل عن دفع أجرة عملي مستغلاً عدم استطاعتي التوجه بشكوى للجهات المختصة ضده للحصول على حقي، لأنني ممنوع من العمل، وهو يعلم ذلك فيقول لي اذهب واشتكي لمن شئت، بينما لا يتجرأ فعل ذلك مع اللاجئ السوري لأنه ببساطة يتوجه

بالشكوى لمفوضية اللاجئين التي تأتي له بحقه من صاحب العمل، هذه صورة عن سوق العمل وينسحب هذا الوضع على كافة المهن والمهنيين الفلسطينيين السوريين في مصر إلا ما رحم ربي، أما عن العمل في الشركات فهذا أمر آخر فالشركات المصرية لا يمكن لأحد العمل فيها فالأفضلية للشباب المصري ناهيك عن الوثائق والإثباتات المطلوبة، والتي لا يمكننا الحصول عليها، وعلى رأس القائمة الإقامة السنوية، أما شركات المستثمرين السوريين فهم يطلبون منا العمل بشركاتهم، لكن تبقى الرواتب فيها ضعيفة نسبياً وتتراوح بين ألف وخمسمائة جنيه إلى الألفين وخمسمائة جنيه، وهذه المرتبات لا تكفي لمتطلبات المعيشة اليومية بالنظر لأجرة البيت المرتفعة التي تصل بمعظم الأحيان إلى ألفين جنيه شهريًا عدا عن فواتير الغاز والماء والكهرباء فلا يبقى شيء من الراتب.

الرعاية الطبية

تعتبر الرعاية الطبية المقدمة للفلسطيني السوري في مصر نوعًا ما جيدة كون العلاج والدواء مجانيين، أضف إلى ذلك العمليات الجراحية المجانية بمستشفى مصطفى محمود في القاهرة والتي يقدمها الهلال الأحمر المصري بمشاركة الأونروا في القاهرة، ويحق للمريض دواء بقيمة ٢٠٠ جنيه يومياً مجاناً، و٩٠٠ جنيه شهريًا كدواء للأمراض المزمنة إلا أن الخدمات المقدمة تبقى غير مكتملة وخاصة فيما يتعلق بالرعاية السنية غير المتوفرة، حيث يعتبرونها رعاية تجميلية كالتقويمات وتركيب أطقم الأسنان والجسور، جدير بالذكر أن أغلب اللاجئين الفلسطينيين السوريين غير مؤمنين بكوادر مستشفى مصطفى محمود الطبية كونهم مازالوا متدربين.

ولعل اللاجئ الفلسطيني السوري المهندس أبو وائل نجم من مخيم اليرموك والبالغ من العمر سبعين عاماً يعتبر بحالته مثالاً حياً لما ذُكر آنفاً، حيث قال لنا: أنا بحاجة ماسة لإجراء عمل جراحي من أجل تركيب مفصل وركي صناعي تبلغ كلفته ٢٠٠ ألف جنيه، منوهاً إلى أنه مصاب بداء باركنسون وليس له ثقة بمستشفى مصطفى محمود وكوادره غير المؤهلين طبياً لإجراء العملية فيها، ويضيف أبو وائل: لقد حضرت حواراً دار بين طبيبين كانا يكشفان على حالتي، وكانا متناقضين فالأول كان ينصح بعدم إجراء العملية لعدم ضمان نجاحها خشية فقدان ساقي، والثاني أقر بالعملية بغض النظر عن نتائجها، وهنا رفضت البقاء في المستشفى وتوجهت لعيادات متخصصة، لكنني بسبب الكلفة المرتفعة والباهظة عدت لبيتي واكتفيت بمكابدة الآلام والأوجاع.

دور السفارة الفلسطينية وأخواتها في مصر

وأقصد بأخواتها الفصائل الفلسطينية، فدور السفارة الفلسطينية في القاهرة سلبي للغاية حيال القضايا الهامة للفلسطيني السوري في مصر، بل هم لا يعترفون بفلسطينيي سورية ويعتبرونهم سوريين يتطفلون عليهم، ويشكلون عبئاً يثقل كاهلهم وينظرون لهم كحشرات، والسفارة لا تقدم شيئاً للجالية، وحين يتوجه أحد الفلسطينيين السوريين للسفارة ليطلب وثيقة أو أي شيء يعامل بجفاء شديد جدًا، وغالباً ما يخرج من السفارة ممتعضاً خالي الوفاض، وللمزيد من الحيثيات التقينا اللاجئ الفلسطيني السوري أسعد مجدلاني وأفادنا قائلاً: «نحن نعلم أن أي سفارة لأي دولة في العالم موجودة لخدمة رعاياها وتسهيل أمورهم، وأنا مطلوب مني مخالفات

إقامة بمبلغ يزيد عن ٣٠ ألف جنيه مصري، ناهيك عن انتهاء صلاحية وثائق سفرنا السورية لي ولأسرتي البالغ عددهم أحد عشر شخصاً، حيث تبلغ رسوم تجديد الجواز الواحد ٣٥٠ دولاراً، وحين توجهت للسفارة طالباً منهم مساعدتي وإعانتي بما ترتب على كاهلي من مبالغ طائلة من رسوم جوازات ومخالفات، وبدلاً من تقديم يد العون لي أو بالحد الأدنى مواساتي بكلمة طيبة قاموا بطردي من السفارة، وهددوني بطلب الأمن لي إن لم أغادر السفارة على الفور» .

أما اللاجئة الفلسطينية السورية أم أمجد كوثر قالت لنا: أنا امرأة وحيدة بمصر وليس لي أي معين ومنفصلة عن زوجي منذ ما قبل الحرب السورية، أضف إلى كوني مريضة (فقرات) تقدمت بعدة طلبات للسفارة بتخصيص مبلغ مساعدة شهرية لي يعينني على مصاعب الحياة، لكن أذن من طين وأذن من عجين، ما اضطرني للعمل في خدمة الناس في بيوتهم أي شغالة، فأي سفارة هذه وأي بشر هؤلاء .

في حين رأى اللاجئ بسام أبو شريف أن كل دول العالم حين تتعرض رعاياها لإجحاف قانوني معين يتوجه السفير للقاء مسؤولي البلد المضيف ليطالب بالتخفيف عن رعايا دولته، فمثلاً سفير السودان أو اليمن أو ليبيا أو العراق، وسفراء دول إفريقية عديدة لهم رعايا لاجئين في مصر، وهم يقومون بالتخفيف عن رعاياهم، فماذا فعل سفيرنا من هذا القبيل وماذا قدم لنا؟ أقول بكل صدق وشفافية لا شيء بالمطلق، فهم مشغولون بحفلاتهم وارتياد مراتع اللهو، دون أن يلتفتوا لهمومنا، لم لا وهم لا يعتبروننا فلسطينيين، ونحن نقول لنا اللّه لا ينسانا.

الفصائل واتحاد المرأة الفلسطينية

ماذا عن الفصائل أخوات السفارة واتحاد المرأة الفلسطينية، الحق يقال إنهم لم يقصروا بحقنا إطلاقاً فلا تمر مناسبة وأحياناً دون مناسبة إلا ويوجهون لنا الدعوات لحضور مهرجاناتهم واحتفالاتهم وخطاباتهم فقط، لنصفق لهم ولكلماتهم الرنانة التي ينظّرون علينا بها وطنيات فارغة لم تطعمنا رغيف خبز أو حبة دواء لمرضانا منذ سبعين عامًا، فهم يريدون منا أن نصفق لهم فقط، وحين نستجديهم ونستعطفهم لكونهم إخوة ألمنا وجرحنا يلعبون معنا لعبة «أنظر بعينك وارحم بقلبك» على أن صناديقهم خاوية ولا طاقة لهم بمساعدتنا بينما تراهم بمناسباتهم ينفقون عشرات آلاف الدولارات دون خجل أو حياء.

نشاط الفلسطيني السوري وحراكه الاجتماعي في مصر

معظم نشاط الفلسطينيين السوريين في مصر محصور عبر وسائل التواصل الاجتماعي «الفيس بوك والواتساب» وبرامج أخرى، يتشاركون الهموم ويقدمون المساعدة لبعضهم كالتبرعات المالية البسيطة كلما دعت الحاجة لبعض المحتاجين منهم كالمرضى والمسنين غير القادرين على العمل، أضف إلى المساعدات العينية كالتجهيزات المنزلية المستعملة وما إلى ذلك.

اندماج الفلسطيني السوري في المجتمع المصري

استطاع الفلسطيني السوري إلى حد ما الاندماج في المجتمع المصري من خلال العلاقات الجيدة والصداقات المتميزة على خلفية أنه قادم من سورية، فالمجتمع المصري يعتبره سورياً أكثر من كونه فلسطينياً، وهناك علاقات زواج ناجحة ونادراً ما تجد زواجاً فاشلاً فيما بينهم، وهنالك العديد من الفلسطينيين السوريين الذين حصلوا على الجنسية المصرية نتيجة الزيجات، وفي معظمهم من النساء، وليس للفلسطينيين السوريين أي تجمعات أو لقاءات سواء الدورية منها أو غير ذلك إلا من بعض الزيارات الشخصية.

الحج للفلسطيني السوري

السفر للحج ممكن للفلسطينيين السوريين ممن لديهم القدرة المالية لكون تكلفة الحج بمصر مرتفعة جداً تصل إلى ١٠٠ ألف جنيه مصري، أضف إلى ذلك وجوب حصول من أراد التوجه منهم إلى على إقامة سنوية دراسية، بالإضافة إلى تشديد السفارة السعودية في منحهم التأشيرات الخاصة بهدف الحج، لهذا فإن أعداد الحجيج الفلسطينيين السوريين بمصر تكاد تكون معدومة.

الائتلاف السوري المعارض

يكاد يكون غائباً تمامًا عن مسرح السوريين، ولا يقدم لهم أي شيء فكيف له الظهور على ساحة الفلسطيني السوري، أضف إلى أنه لا يوجد أي تواصل معهم لا على الصعيد الشخصي ولا على الصعيد

الاجتماعي أو شبه الرسمي، بل هم يعتبرون الفلسطيني السوري دخيلاً غير مرغوب فيه فيما يتعلق بقضيتهم.

المؤسسات الدولية

هناك العديد من المؤسسات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة التي تقدم الكثير من الخدمات إلى اللاجئين السورين في مصر دون الفلسطينيين كمنظمة كاريتاس ومنظمة كير ومنظمة هيئة الإغاثة الكاثوليكية، بالإضافة إلى منظمة سورية الغد ومنظمات دولية أخرى، وجميعها تقدم الخدمات والمساعدات المالية فقط للسوريين بداية من المنح المدرسية والموسمية وانتهاءً إلى المساعدات المالية الشهرية بالإضافة إلى المساعدات العينية والطبية، فجميع تلك الخدمات والمساعدات هي من الأمم المتحدة غير المعنية بالفلسطيني السوري لكونه يتبع لوكالة الغوث الأونروا.

الوضع الإغاثي

نادرة وقليلة هي المساعدات الإغاثة التي تقدم للجالية الفلسطينية السورية قياسًا باللاجئ السوري، فاللاجئ الفلسطيني يحصل على مساعدات إغاثة شهرية عينية من المفوضية، وهي الخدمة الوحيدة التي تقدمها للفلسطيني بموجب بطاقة غذائية ممغنطة يتم شحنها شهرياً بمبلغ ٤٠٠ جنيه للشخص الواحد، بالإضافة إلى بطاقات فصلية توزع كل ثلاثة أشهر بقيمة ١٢٠٠ جنيه للشخص الواحد من الصليب الأحمر الألماني توزع عبر الهلال الأحمر المصري، وهي عينية وغالبًا ما يضطر الفلسطيني لبيع هذه البطاقات

لبعض التجار بقيمة أقل من ثمنها بنسبة ١٥٪ إلى ٢٠٪ ليحصلوا على مال بغية إنفاقه بأمور معيشية أخرى سواء أجرة المنزل أو الفواتير المستحقة والأقساط المدرسية.

يذكر أن المساعدات المقدمة تصرف حصراً من «مول كارفور» بكافة فروعه في مصر، وهذا المول المذكور تعتبر أسعاره مرتفعة جداً (سبع نجوم) بمعنى أن ما يحصل عليه اللاجئ بيده اليمنى يسحب منه بيده اليسرى، ولاستبيان التفاوت بين ما يحصل عليه اللاجئ السوري وما يحصل عليه اللاجئ الفلسطيني السوري التقينا اللاجئ الفلسطيني حسان أبو نضال من مخيم اليرموك والذي حدثنا قائلاً: هناك العديد من المنظمات الدولية التي تقدم المعونة المالية والعينية للاجئ السوري بشكل دوري كمنظمة كاريتاس ومنظمة كير ومنظمة هيئة الإغاثة الكاثوليكية وغيرهم، أضف إلى أنه يحصل شهريًا على راتب من مفوضية اللاجئين عبر مراكز البريد المصري بمعدل ٦٠٠ جنيه لكل شخص من أفراد الأسرة، في حين لا يحصل اللاجئ الفلسطيني السوري على أي شيء من هذا القبيل، غير أن السفارة الفلسطينية كانت تقدم مساعدة مالية تبلغ بالمتوسط ٨٠٠ جنيهاً شهرياً لكل أسرة بواقع كل أربعين إلى خمسين، يوم بنسبة لا تتجاوز الخمسة بالمائة من مجموع الفلسطينيين السوريين، وقد أوقفت تلك المساعدة منذ أكثر من عام، وأبقت على مساعدة رمزية كل عام مرتين بمناسبة رمضان وبمناسبة عيد الأضحى وأيضا لم تتجاوز نسبة المستفيدين الخمسة بالمائة فقط .

مضايقات الأمن والشرطة المصرية

إلى الآن لم يذكر أن تعرض أحد الفلسطينيين السوريين لمضايقات أمنية سواء من الشرطة أو الأمن المصري، لكن خوف اللاجئ الفلسطيني السوري منهم خوف غريزي وأنه يعيش على أعصابه منذ مغادرته منزله حتى يعود إليه، لأنه يخشى الاعتقال لمجرد عدم حصوله على الإقامة بغض النظر عن بعض الحالات الفردية المتفرقة هنا وهناك، لكن سرعان ما يتم إطلاق سراحه لعلمهم أنه لا مكان يذهب إليه. ونستطيع القول أنه عبارة عن تعاطف مبطن وضمني غير معلن من جهازي الأمن والشرطة تجاه الفلسطيني السوري لعلمهم بخلفية خروجه من سورية وظروفه.

حلم الهجرة

منذ أن بدأ الشتات الثاني مع فلسطينيي سورية بشكل خاص، وحلم الهجرة لا يفارقه بشكليها الشرعي وغير الشرعي، وأمام محدودية فرص الهجرة المشروعة بدأ يبحث عن طرق تهريب تفضي به إلى ربوع بلاد يستأنس بها ويحيا فيها كإنسان لعلها لا تضطره لشتات جديد فكانت الإسكندرية والمحافظات الساحلية المصرية مسرحًا للبحث والتقصي عن مهربين يوصلونهم إلى أي بر أمان في أوربا عبر البحر، لكن تلك الرحلات غالبًا ما تكون مشحونة بموت مؤكد غرقًا عدا عن عمليات القرصنة والابتزاز التي يتعرضون لها في عرض البحار، وعلاوة على ذلك فهي بالمجمل تتمخض عن فاتورة كبيرة نسبياً، فكلفة تهريبهم التي تتراوح - إلى أوربا وبالذات إلى إيطاليا - ما بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ دولار ليس بمقدور الجميع دفع هكذا مبالغ عدا وجود الكثير ممن لا يرغبون بركوب الخطر بالبحر تحقيقًا للهجرة.

الفلسطيني السوري القادم من السودان

أما بالنسبة للقادمين من السودان بطرق غير نظامية إلى مصر فوضعهم أسوأ بكثير من سواهم ولا يمكن تسوية وضعهم مع السلطات المصرية مطلقاً، بينما تتم تسوية وضع اللاجئ السوري خلال أسبوع بموجب بطاقة اللجوء الذي يحصل عليه من المفوضية لمجرد وصوله إلى مصر.

وهو بذلك أشبه بسجن كبير غير قادرين على الحركة والتنقل والعمل وتعليم أبنائهم، وغير قادرين على السفر خارج مصر عبر المنافذ المصرية (موانئ ومطارات) وفي حال اضطرار أحدهم للسفر يجب عليه أن يعود إلى السودان كما أتى.

يذكر أن معاناة القادمين إلى مصر من السودان لم تبدأ بمصر، وإنما بدأت من دمشق فلا يمكن للفلسطيني دخول السودان إلا بطلب مسبق وكفيل سوداني، أضف إلى رسوم دخول لا يدفعها سوى الفلسطيني، وتبلغ مئات الدولارات ما بين رسوم في المطار وأجرة الكفيل، لتبدأ رحلة التهريب من السودان إلى مصر بمقابل لا يقل عن ٦٠٠ دولار عن الشخص الواحد للمهرب.

ولابد من الإشارة هنا إلى شريحة أخرى من الفلسطينيين في مصر، وهم من أهل غزة حملة الوثائق المصرية مواليد سورية لأم سورية الذين غادروا سورية إلى مصر، حيث واجهتم صعوبات الإقامة والعمل والتنقل رغم وثيقتهم المصرية، فالسلطات المصرية المختصة تمنحهم إقامات خماسية لمدة خمس سنوات تجدد عند انتهائها برسم يبلغ ستة آلاف جنيه، الأمر الذي يرهقهم مادياً بالنظر لظروفهم المعيشية السيئة، ونتيجة النكبة التي تعرضوا

لها في سورية، وهناك حالات اعتقال بحق بعضهم لعدم تمكنهم من تجديد إقامتهم بسبب رسومها المرتفعة وخاصة من هم من مواليد سورية، ناهيك عن المخالفات التي ترهقهم بسبب تأخرهم بتجديد إقاماتهم والتي قد تبلغ آلاف الجنيهات عن كل فرد، وهم لا يستطيعون الذهاب إلى غزة بسبب المعبر المغلق بشكل شبه دائم أضف إلى قسوة العيش في غزة نتيجة الحصار وليس لديهم من يذهبون إليه في غزة.

الفلسطينيون المطلوبون لأجهزة الأمن السورية

المطلوبون من الفلسطينيين السوريين في مصر لأجهزة الأمن السوري أعدادهم قليلة جداً فلا يتجاوز عددهم الخمسين شخصاً، وهم لا يفكرون بالعودة إلى سورية طالما الوضع الذي دفعهم للخروج من سورية قائم، والتقيت بأحدهم من مخيم اليرموك والمقيم في القاهرة حيث قال لي: هل أذهب للموت بقدمي؟ طالما أنّ سبب خروجي قائم لن أعود إلى سورية وأعمل على تدبير أموري لمغادرة مصر إلى بلد آمنُ فيها على نفسي وزوجتي وأطفالي، علماً بأنني غير مذنب وبريء مما اتهمت به لكنه تقرير كيدي لحاقد لا ضمير له ما اضطرني للهرب بعيالي خارج سورية. فيما فضل عدد ممن التقيتهم التزام الصمت على أن يتحدثوا بأي كلمة، ويذكر أنهم لا يمكنهم التوجه إلى السفارة السورية في القاهرة فيما لو احتاج أحدهم لأي أمر، ومهما بلغت الضرورة لذلك يحاول التعامل مع السفارة الفلسطينية في القاهرة بدلا منها .

توصيات

ختاماً لابد من توجيه توصيات تعمل بموجبها كافة الأطراف العربية والدولية المختصة بحسب واقع معاناة الجالية الفلسطينية السورية في مصر وعدم التمييز بين فئة وأخرى من اللاجئين في مصر الذين تحكم ظروف معيشتهم اتفاقيات دولية واحدة،

١ يتوجب على جامعة الدول العربية إلزام الأطراف الموقعة على اتفاق الدار البيضاء، والعمل بمقتضاه وتنفيذ بنوده لضمان حق فلسطينيي الشتات عامة واللاجئ الفلسطيني السوري خاصة بحياة كريمة.

٢ العمل على تفعيل حق الحماية القانونية للاجئ الفلسطيني السوري عبر تفعيل بند اتفاقية عام ١٩٥١ الخاص بحماية اللاجئين، فغياب الأونروا عن الساحة المصرية لا يعني كشف غطاء الحماية الدولية عنهم، واقصائهم عن خدمات مفوضية اللاجئين، وتركهم يعانون من ظروف اقتصادية ومعيشية قاسية.

٣ تضافر الجهود لتقديم ما يحقق الحد المعقول من العيش الكريم للاجئ الفلسطيني في مصر في ظل غياب الأونروا عن مصر، وهذا لا يشفع لها تركهم لمصير مجهول المعالم ولا تحمد عقباه، بل يجب إيجاد حلول مناسبة لهم من خلال التنسيق الكامل مع المفوضية لتأمين تعليم أبنائهم وتقديم المساعدات المالية والغذائية لهم، وتزويدهم ببطاقات اللجوء اللازمة ما يمكّنهم من وضع قانوني أمام السلطات المصرية.

٤ يتوجب على السفارة الفلسطينية والفصائل بمصر أن تلعب دوراً أكثر فاعلية وإيجابية تجاههم وتعمل على التخفيف من معاناتهم القانونية والاقتصادية.

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

قسم الدراسات والتقارير الخاصة

فلسطينيو سورية في مصر ورحلة البحث عن اللجوء

هذا التقرير

سنركز في بحثنا على الجالية الفلسطينية السورية في مصر وسنسلط الضوء على واقع معاناتهم ومعيشتهم ووضعهم القانوني.

توجه الفلسطيني السوري إلى مصر ظناً منه أنه سيعامل معاملة اللاجئ، أسوة بأقرانه السوريين لكنه سرعان ما اكتشف الشكل الجديد لمعاناته داخل مصر، فالفلسطيني السوري بمصر لا يعتبر لاجئ، وتطلق عليه السلطات المصرية تسمية وافد أي سائح ولا يتبع للمفوضية السامية للاجئين التي يتبع لها اللاجئ السوري بسبب تبعيته لوكالة الأونروا، ونظرًا لعدم وجود الأونروا بمصر سوى مكتب ارتباط بسيط لا يمكنه فعل شيء حيال الفلسطيني السوري، ونتيجة لذلك رفعت عن الفلسطيني السوري صفة اللاجئ وبات مكشوفًا ولا يتمتع بأي غطاء قانوني دولي من قوانين حماية اللاجئين وتمخض عن هذا الوضع بالتالي حرمانه من حصوله على بطاقة اللجوء الذي يمنح بموجبها المرء الخدمات اللازمة لمعيشته كالإقامة والمساعدات المالية والإغاثة العينية.

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria